سمير سليمان *

الإصلاح فعل مقاوم

قراءة في المنهج

(الصفحات ١٦٧- ١٨٢)

ملخص

من مفارقات الاجتماع الإنساني وأخطر تحدياته، أن يكون الإصلاح، وهو الأصيل في الذات البشرية، أحد أكبر القضايا الخلافية بين الناس وأشدها تعقيدًا . ولطالما أفضى الاختلاف فيه بينهم إلى الفرقة والتنازع والشقاق، حتى أمسى أحد أبرز عوامل التصادم والاحتراب نظرًا للإشكاليات المختلفة التي تثيرها فكرة الإصلاح نفسها، كما موضوعاته وحقوله وأنماطه وأجنداته وآلياته ودعاته، وذلك بحكم تضارب الأفكار والقيم والرؤى والغايات والمصالح. ما يفسر بالمحصلة موانع الإصلاح وحوائله وصعوباته والمشكلات التي تعصف بكل أطروحة من أطاريحه وكل محاولة من محاولاته.

ليس الإصلاح بأنواعه ومستوياته المختلفة، بما هو نقيض للفساد والإفساد، مجرد سنة دائمة ودينامية من سنن الصيرورة والتحول الاجتماعيين والسياسيين فحسب، ولا

---

* - باحث ومفكر إسلامي – لبنان.

مجرد سمة من سمات المجتمعات الحية المتطلعة إلى تجديد ذاتها وتطوير صيغ حياتها إلى ما تراه النظام الأفضل لشؤونها ومعيشها فقط، بل يعدّ الإصلاح أيضًا بمثابة أصل من أصول تكوين الخليقة، ولازمة من لوازم الفطرة الإنسانية والإيمان بالله سبحانه وتعالى .. وليكون إصلاح، لا بد أن يكون في أصول التكوين فساد. فلا كون إلا بفساد- كما يقول العلامة الطباطبائي –كما لا حياة بلا قوت، فهما متعانقان في الوجود الطبيعي والنشأة الطبيعية . والفرد، كما الجماعة، مفطوران على جلب النفع ودفع الضرر بأي نحو ممكن. أما كان الإصلاح من مقاصد وجود الأديان ورسالات الأنبياء؟...

خارج هذا المفهوم يصبح الكائن البشري في المقلب الآخر نقيضًا موضوعيًا للعدل والحق، ومعادلاً موضوعيًا للظلم، أو مطية ذلولاً له، بمعنى أنه يدخل حيز الفساد في الأرض، أي «فساد الاجتماع الإنساني» بتعبير الطباطبائي.

بالمقابل، لا يكون المجتمع إلا سكونيًا واستبداديًا ومعقودًا على التوتر وعدم الاستقرار باطنًا وظاهرًا. وبالتالي يصبح الإصلاح – وإنه لكذلك- ضرورة لاستقامة العيش وتكامل الجماعة ورافعة للتسالم الأهلي وتضييق حيز النزاعات، وحافظًا للأوطان ورقي الأمم. ولذلك كان طلبه عامًا بين الأفراد والجماعات فهو ضابط إيقاع علائقي بامتياز. ولعل أحد أبرز شروط التميز والتفاضل بين المجتمعات الحية عبر التاريخ يتبدى، فضلاً عن ثقتها باتحادها كجماعة سياسية واحدة في الأهداف والمثل العليا والرؤية الحضارية والمصالح والمصير،.. يتبدى ذلك كله في قناعتها وإيمانها بديمومة الإصلاح والتجدد الذاتيين وضرورتهما، وفي أن الجمود والمراوحة صنوان للعجز، وارتماء في استهلاك إنجازات الماضي حتى النفاذ، ثم التشقق، فالانشطار، فالأَجَل الحضاري والوجودي المحتّم.

أ. الإصلاح والاختلاف

لكن الإصلاح وهو مجتبى الخير العميم الذي لا ينبغي له أن يكون إلا موضع احتضان وإجماع بين الناس ـ نظريًا بالأقل ـ، فإنه في حقائق العلاقات بين البشر وفي

التاريخ، ليس كذلك البتة.

وليس بلا معنى، إذ يتقدم كل مسعى إصلاحي إلى واجهة الحراك الاجتماعي الخاص أو العام، أن يستثير تناقضات وفعالاً ومفاعيل واهتزازات بنيانية في شتى الاتجاهات، وأن يحفر تداعيات فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية وأخلاقية في تضاريس الجماعة المعنية به وفي تاريخها، وقد يتخذ أبعادًا إنسانية كلية يمسي الإصلاح فيها أو من خلالها تحولاً استراتجيًا، لا في تاريخ الجماعة وحدها، بل في تاريخ العالم مع لزوم التنبيه في هذا السياق إلى أنه ليس كل من زعم الإصلاح مصلحًا، وليست كل أطروحة إصلاحية صحيحة في الزمان والمكان بالضرورة، حتى ولو كانت سوية نظريًا، كما ليس للإصلاح نموذج واحد ووجهة واحدة ومنهج متفرد. وعندما يتحول الإصلاح المستحيل إلى ممكن في أحيان كثيرة مشهودة في تاريخ المجتمعات أو تاريخ الإنسانية، أو في كليهما، فذلك يعني أنه تنزل من حيز الفكرة والمشروع إلى حيز الفعل السياسي والتحقق.

وإنه جدير بالالفات ذلك «الالتباس» المعقد والمفتعل بين الأصيل والعَرَضي في الذات الإنسانية. إذ يُصطنعُ تداخلٌ بين الأمرين حتى تختلطَ مقاومة الفساد، وهي الأصيلة أيضًا في تلك الذات بالفساد نفسه، والفساد هذا عَرَضٌ كما هو معروف، فيُرجم الإصلاح والمصلحون عند ذلك ويُنكل بهم وتنسب إليهم شتى تهم الفساد من كل حدب وصوب .

أكاديميًا، يدخل الإصلاح إلى قلب العلوم الاجتماعية بأنماطه المختلفة، وحقولها المختلفة، إذ يُحدث تغييرًا مؤثرًا في البنى الاجتماعية، يتراوح بين الترميم الموضعي أو الجزئي، وبين الفعل الجذري البنياني والمؤسسي، بدءاً بالتغيير في عالم الأفكار والقيم والإيديولوجيا ومنظومات العيش، وصولاً إلى تحرير صيغ ونواظم سلطة إدارة الحياة وتنظيم شؤون المعيش، وترشيدها، أو تغيير مسارها إلى وجهة مختلفة وأهداف مغايرة لما كان عليه الحال قبل الفعل الإصلاحي وقبل تحققه ليصبح، والحال هذه، ثورةً انفجارية شاملة تعيد تشكيل الاجتماع جزئيًا أو كليًا بالقوة.

من أهداف الإصلاح الملحاحة التصدي لما تسميه أدبيات القوانين الدولية ظاهرة: «الفقر المطلق» . ويشمل هذا المصطلح ـ كما هو معروف ـ الفقر المركب والمتضمن في آن معًا أنماطًا مختلفة من الفقر : كالفقر التربوي، والفقر الاقتصادي، والفقر العلمي، والفقر التكنولوجي، والفقر الصحي، والفقر السياسي... ونحن مجتمعات المسلمين مضروبون بهذا الفقر المطلق نسبيًا، وكل إصلاح محتمل لا يُضطلَع بمسؤولية معالجته (أي الفقر المطلق) يبقى إصلاحًا أفقيًا لا يطال العمودي والمتغوّل من هموم شعوبنا وبلادنا، وهي في الأعم أصل معاناتها والمسؤولة عن أكثر ما تكبدته من فسادٍ وإفساد .

ب الإصلاح حضاريًا

وإذ كانت كل سلوكيات البشر، أفرادًا كانوا أم جماعات، منبثقُها الأفكار والاعتقادات ومنظومات القيم التي تشكل وعيهم ونظرتهم إلى الوجود كله، بما فيه وبمَن فيه، فإن الإصلاح لن يكون خارج هذا «القانون»، ولا خارج سياق هذه «الإيديولوجيا» الكليانية المركبة فوق إيديولوجيا الوعي ودوافع السلوك البشري، مقروءةً بالمنهج الحضاري تشكل مكونات الوعي والنظرة الكليانية إلى الوجود والعالم وتفسيرها، إضافةً إلى الدوافع والسلوكيات الإنسانية، مشروعًا حضاريًا متكاملاً، منه تنطلق فكرة الإصلاح وتصدع دينامياته وتُتَوسل وسائله، وبقيمه ينضبط ويتقيد ويرجع في كل شأن من شؤونه. فلا يقتصر المشروع، من بَعد، على تشكل النظرة إلى العالم فحسب، بل إلى تغييره أيضًا . وفي لزوم هذا التغيير اتفقت اعتقاداتٌ وفلسفاتٌ عدة، بينها الماركسية نفسها.

إن الإشكالية الكبرى القائمة في وجه البشرية منذ الأزل، ولعلها مستمرةٌ إلى الأبد، تكمنُ في تحديد «ثابتين» : ثابتٍ ومتحول، بمعنى أن المتحول ذاته هو في حقيقته ثابت أيضًا . وهذان الثابتان أو الركنان يشكلان حجَرَي الرحى في تكوين الرؤى الحضارية والثقافية والتمدنية، كما في رسم مدى تبصر وتدبر إدارة العلاقة بين «الثابتين». ما يحكمُ بالمحصلة بقبح هذين : التبصر والتدبر، أي فسادهما، أو يحكمُ بحسنهما . والحسنُ ضده

القبحُ . وفي الرؤية السويّة إلى الإصلاح وإلى ممارسته تتجلى هذه المعادلة واضحةً.

من هنا، وعلى قاعدة الاختلاف على مشروع التبصر والتدبر وكيفياتهما وموضوعاتهما وأدواتهما المعرفية والعملية، نلاحظ من خلال استقرائنا للتاريخ أنه لم يخلُ دينٌ ولا فلسفةٌ من نظريةٍ للجمال ولتحققه والإقبال عليه، ومن مفهومٍ للقبح ولزوم تجنبه . وكل فعال البشر، من قبل ومن بعد، تترمز وتتكثف في هذه المعادلة الجميلة في تعقيداتها، وكذلك هي حال الإصلاح والفساد معايير وقيمًا.

ولأن البشر يتجهون في ضوء طبيعتهم وصيرورة اجتماعهم إلى وجهتين متدافعتين : واحدة ترفعهم إلى قيم السماء، وثانية تشدهم إلى قيم التراب والمادة، فمن الطبيعي أن يكون لكل من الوجهتين مشروعها الحضاري الخاص بالمكونات المنوه بها آنفًا، ولكنها تختلف في المصدر والغايات والنواظم. ولا مشروع حضاريًا آخر ـ في رأينا ـ خارج ذينك المشروعين على مدى التاريخ. لكن علائقية المشروعين المتدافعين لا تتخذ بعدًا واحدًا. فلا هي علائقية تواز لا يلتقيان فيه، ولا هي علائقية تشابه أو تناظر أو تماثل، وإنما هي تقاطعية يلتقيان من خلالها في شؤون كثيرة، وكذلك يتباينان حتى التدافع في غيرها، وذلك من غير أن يفضي الأمر بالضرورة إلى الصدام والاحتراب على طريقة منهج صامويل هانتنغتون الذي تراجع لاحقًا عن كثير مما زعمه في مقولاته الاستراتيجية التي باشر بإنتاجها منذ عام ١٩٩٣ مستفيدًا من بعض النتائج التي أسفرت عنها الحرب الباردة التي أرست أسسها اتفاقية يالطا الشهيرة عام ١٩٤٥.

على أساس هذين المشروعين / الرؤيتين الحضارتين الكليتين لطالما انقسم الناس، وهم للانقسام على الإصلاح يجنحون. فمن انتمى إلى المشروع/ الرؤية الحضارية المادية الليبرالية وإيديولوجيتها اختزل الإصلاح، كل إصلاح، فنظر إليه ونَظَّر له بعين المصالح ومنهجها البراغماتي، فرأى أن من في يده السلطان والتسيد، لا مصلحة له في دعوة إصلاح أو في «إصلاح»، وبالتالي فهو لن يصطف أو يدعو إلى اصطفاف في جبهة خصومه ومعارضيه من دعاة " الإصلاح"، ناسبًا إلى نفسه ومواقفه الصلاح الذي لا

يحتاج إلى إصلاح، وما عداه هو: هو الفساد والإفساد.

بالقياس نفسه يقيس من هو خارج السلطة المتناقضة مصالحُه مع سَدَنَتِها، فلا يألو من بعد جهداً في التصدي لهم والنضال ضدهم على قاعدة أتهامهم بارتكاب الكبائر كما الصغائر.

أما من انتمى إلى المشروع / الرؤية الحضارية الحاملة قيم السماء المتمثلة بالأديان السماوية وشرائعها، فإن الإصلاح عنده متخذٌ وجهة مغايرة لوجهة المصالح، ومعاييرها وقراءة علائقية الجماعات بمنهجها الرائج. فعلائقية الجماعات تحدد سننها وحلالها وحرامها تلك الشرائع وتخضع لأوامرها ونواهيها وما تراه من شؤونها مفسدة أو مصلحة أو فلاحًا . وعليه يغدو كل توجه إلى الإصلاح محكومًا بحدود المشروع الحضاري الذي يستند إليه دعاة الإصلاح والمضطلعون بالدعوة إليه والعاملون على تحقيقه.

بهدي معايير وقيم المشروع الحضاري الإلهي لا يعود للإصلاح بعدٌ ومسؤولية دنيويان فحسب، بل يغتنيان ببعدٍ ومسؤولية أخرويين، وبالتالي لا تعود معايير الإصلاح والاصطفاف حوله هي ذاتها الموجودة في المشروع الحضاري المادي. حتى معايير نجاح الإصلاح أو فشله لا تخضع والحال هذه لتقويم واحد ومحاكمة واحدة.

ومن المفارقات الإيجابية الجديرة بالتنويه في هذا السياق أن المشروعين الحضاريين، وإن اختلفا في النظرة إلى الوجود والعالم وفي تفسيرهما، إلا أنهما يتفقان على تغييره ولو بقيم ووسائل ومعايير غير متطابقة في جوانب عدة. ولا يتغير العالم من تلقاء نفسه كما نعلم، وإنما بالإنسان يتغير . والإنسان هو المستخلَف المسؤول عن إدارة وتنظيم صيغ الاجتماع والحياة فيه بما يجعلهما (الاجتماع والحياة) سلسين متكاملين. وبالتالي لا قيامة للإصلاح في جماعةٍ من غير إصلاح هذا الإنسان، وذلك بإعادة تشكيل وعيه الفردي ووعيه الجمعي من خلال مضادات حيوية لإيديولوجيا الفساد قبل الفساد نفسه ما ينتج والحال هذه اجتماعًا سياسيًا مغايرًا لطبيعة الاجتماع القائم المنكوب بابتلاء الفساد والمفسدين . فعبثًا نجهدُ في ابتداع الأفكار التغييرية والديناميات، وعبثًا ننشئ

مؤسسات الإصلاح إذا لم يكن الإصلاح الذي نبتغيه موصلاً إلى إنتاج نموذج لذلك الإنسان الجديد .

في هذا السياق ثمة حكمة يتداولها بعض الأمم تقول : إنّ الصياد الماهر يستطيع بواسطة بندقية سيئة اصطياد عدد أكبر من الطرائد مماّ يمكن أن يصطاده صياد سيئ ببندقية جيدة.

وليس إلا الحق القول الرائج : «إن المعادل الموضوعي للإصلاح هم المصلحون» والناس هم موضوع الإصلاح .و بدون الموضوع ليس للمصلحين ـ إن أصابوا ـ إلا أجر الاجتهاد والتفكر .

ليس المشروعان الحضاريان بصيغتيهما المادية الليبرالية والإلهية أمرين ناجزين بطبيعة الحال. وقد أسميناهما مشروعين لأن من سمات «المشروع» أنه قيد التحقيق. حتى إذا ما تحققَ بطُلَ أن يكون «مشروعًا» . وما داما يحملان صفات المشروع فذلك يعني أنهما وإن تضمنا معنى الحضور في الماضي والحاضر، فهما مستكنان في المستقبل أيضًا ومتجهان إليه، بل هما صانعاه أو منتِجاه طبقاً للنموذج الذي يرسمانه في كل الشؤون.

وما دام هذان المشروعان الحضاريان غير متحققين بالكامل، فإنهما بالضرورة في موقع نقدي، أو اعتراضي، أو تجاوزي للواقع القائم باعتبارهما ساعيين إلى تغيير هذا الواقع . من هنا اتخاذهما- موضوعيًا- صفة المشروعين «الإصلاحيين»، كلٌ على طريقته ومنهجه وديناميات وأهدافه ووسائله وقيمه . هما مشروعان للإصلاح وللتغيير كانا .ووظيفتهما والدور مرصودان لهذين الهدفين / الوسيلتين . وبهذه الدلالة يقترب الهدف من الوسيلة اقترابًا عجيبًا.

ج. الإصلاح – منهاجًا مقاومًا

لُبُّ المشروع الحضاري إذًا : الإصلاح . والإصلاح فعلٌ مقاومٌ بامتياز . فهو مقاوم للفساد بكل أنواعه وأشكاله، ما ظهر منها وما بَطَن وبما فيها فساد الخيارات الخاطئة

والانحرافات الايديولوجيا الوطنية . والاحتلال رأس الفساد والإفساد وفعلهما الأسوأ. فإذا كانت الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية – كما يقول الماركسيون –فإن الاحتلال هو أعلى مراحل الفساد والإفساد وأفتك الدوافع إلى تفكك الاجتماع السياسي والوحدة الوطنية وتهافتهما . وعلى هذا الأساس تتحول مقاومة الاحتلال إلى أرفع وأرقى مراحل الإصلاح. فهي، عدا كونها تأسيسية على مستوى التغيير الفكري والثقافي والإيديولوجي والسياسي، وكسرًا للسكونية الاجتماعية، تفترض أنماطًا أخرى من المعالجة لمفاسد الاحتلال، وعلى رأسها انتضاء السلاح وبذل الأغلى والأنفس من التضحيات.

في ضوء ذلك، لا تكون مقاومة الاحتلال إصلاحًا على أساس ردة الفعل فحسب، بل هي أيضًا رأس حكمة الإصلاح وعموده الفقري . وعلى هذه القيمة الغائية السامية ،و هي الحرية والتحرر ،تتأسس مركزية الفكر في المشروعين الحضاريين المنوه بهما لتشكل بالتالي إحدى أبرز تقاطعاتهما المفهومية المشتركة، ولو مع بعض الفوارق، وحتى مع ملاحظة أن نخب المشروع الحضاري المادي غالبًا ما ناصبوا دعاة الإصلاح بالحرية من أتباع المشروع الحضاري الإلهي العداء، فضيعوا إبرة مفهوم الحرية عندهم في قش المصالح الضيقة . فضربوا مفهوم المقاومة في مشروعهم عندما تعاموا عن صفته المفهومية واحتالوا عليها بصفته السياسية[1].

في هذا الاطار المنهجي والمفهومي نرى إلى دلالات تسمية بعض المقاومات في لبنان وفلسطين والعراق وغيرها بـ«الإسلامية»، وإلى مغزى انتمائها إلى المشروع الحضاري الديني . فهو يمثل هويتها الحضارية التي تعلو الهوية القومية أو القطرية أو الوطنية وتحتضنها من غير أن تنتقص منها أو تتناقض معها بأي وجه.

في الاحتلال تتكشف معاني الفساد ودلالاته، كما يتكشف في مقاومة الاحتلال جوهر الإصلاح وترميزاته . وليس في الاحتلال صلاح ولا إصلاح، ولا باب مفتوحًا إليهما . أما في المقاومة وطلب الحرية فالصلاح والإصلاح يستدرجان العروض المقاومة

في جميع الاتجاهات فيضيق الخناق على الفساد حتى يزهق لأنه باطل والباطل زاهق حتمًا.

ليست مقاومة الاحتلال إذن مجرد بندقية لتحرير الأرض فحسب كما يتوهم البعض، ولا هي احتراف أو اختصاص في منازلة العدو فقط، وإنما هي أيضًا في صلب التأسيس للإصلاح بأنواعه ومستلزماته المختلفة الأخرى .

إن مجرد وجود المقاومة في مجتمعٍ يعني أن الدورة الإصلاحية قد تحركت وأن المشروع الحضاري الذي تتمثله هو قيد التحقق وفي وضعية البشارة . وها هي مسيرة المقاومة الإسلامية في لبنان خير مصداق ونموذج.

و ما بين الاحتلال، وهو قيمة من قيم المشروع المادي الليبرالي، وبين الفساد مشتركات عديدة وتقاطعات، وما أكثرها أيضًا بين المقاومة والإصلاح.

د- مشتركات الفساد والاحتلال

أما مشتركات الفساد والاحتلال فتتجلى في كون الارتكابين يشكلان :

فعلاً جرميًا مؤقتًا في الحصول، متواترًا في التفاعلات لآجال متطاولة، وانتهاكًا فاضحًا فرديًا أو جماعيًا للأنظمة والقوانين والقيم المتعارف عليها بين البشر والتي يحتضن المشروع الحضاري المادي الليبرالي بعضها .

استخدامًا لسلطة مادية أو معنوية لجني ريع او ربح معنوي أو مادي عنوة وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع.

امتهانًا لكرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية والتسبب بأذية الحياة أو بإفساد الأنفس وممارسة الابتزاز النفسي والمعنوي وتسخير الآخرين أو استذلالهم لمآرب وأغراض غير مشروعة .

استغلالاً لحاجات الغير ونهبًا لممتلكاتهم وأرزاقهم والعبث بها والتلاعب بعائداتها من غير وجه حق.

اعتداء على حقوق الناس السياسية او الاعتقادية او الانسانية وكم أفواهم بالترغيب

أو الترهيب الماديين او المعنويين.

إهدارًا للمال والثروات العامة وسطوًا عليها.

تخريبًا لعمل المؤسسات وتعطيلاً لتقديماتها وتشويهًا لأدائها ونقضًا لصدقيتها.

عرقلة لانماط المعيش وصيغ الحياة وإرباكًا لانتظامها واستقرارها.

إثارة للفوضى وحضًا على التسيب وتعريضًا بالقيم الأخلاقية واستثارة للفردانية والانتهازية والوصولية.

إعطابًا للحس الوطني والمسؤولية الاجتماعية والوطنية وبثًا لثقافة التخلي واللامبالاة السياسيين وضربًا لعامل الثقة بين الناس.

و في المحصلة، يكاد يكون الفاسد أو المفسد كالمحتل ولعلهما في هذا الشأن يتبادلان الأدوار مع فوارق بعضها جوهري . والحقيقة أن الفساد هو نوع من «الاحتلال الداخلي» عدا كونه «اختلالاً داخليًا» . وعلى ذلك تكون مقاومة الاحتلال الخارجي وفي آنٍ معًا مقاومة للاحتلال الداخلي وتقويمًا أو تصحيحًا للاختلال الداخلي ... والعكس صحيح أيضًا. ولعل مقاومة الاحتلال الداخلي أكثر تعقيدًا وصعوبة من مقاومة الاحتلال الخارجي، وبخاصة في بلدٍ كلبنان.

وعليه، تمثل المقاومة حالة دفاعية وكذلك الإصلاح . بينما يشكل كل من الفساد والإحتلال حالة هجوميةً ينبغي لكل روافع الاجتماع الوطني أن تهبّ للانضواء تحت لواء مواجهتها.

وفي هذا السياق، ثمة ظاهرة جديرةٌ بالتفكر والاعتبار . ففي تاريخ المقاومات التي انبثقت من لدن المشروع الحضاري المادي ألفنا مقاومة الاحتلال تتوجه إلى المحتل الخارجي من غير أن تضطلع بمسؤولية التوجه إلى إصلاح الفساد الداخلي، إذ ما كانت تعتبر الأمر من مهماتها . حتى إذا ما تمكنت من دحر الاحتلال وأسقطت سلطته، انبرت للاستيلاء على السلطة بنفسها والإمساك بأزمتها كلها . أما الثورات التي صدعت من المشروع الحضاري الإسلامي، والتزامًا منها بقيمه وشريعته وضوابطه ،فقد كان عليها أن تقاوم في اتجاهين في آنٍ معًا : الاحتلال والفساد الداخلي، فقد اعتبرت أن من مسؤوليتها

أيضًا الاهتمام بشؤون الناس وحاجاتهم ومستلزمات صمودهم إلى جانبها. والمقاومتان اللبنانية والفلسطينية مثالان شاخصان على هذه الفرادة /المفارقة .

بهدي هذه الدلالات ينتسخ الإصلاح إلى فعل مقاوم حتى لقابليات الاحتلال نفسها أيضًا. ويتحول إلى رافعة ممانعة وحماية وطنيين في مواجهة التدخل الأجنبي، وإلى عاصم للاستقرار والسلم الأهليين وللوحدة الوطنية في وجه العاديات والأعادي . كما تتحول المقاومة إلى مستنهض إصلاحي مكتمل الشروط، في الجانب الثقافي والايديولوجي أولاً، وفي السياسة والشؤون الأخرى ثانيًا. فهي، واستنادًا إلى مشروعها الحضاري، أنتجت ثقافةً مضادة قوامها واجب المقاومة، لا خيارها، وذلك في مواجهة إيديولوجيا وثقافة الإذعان والمهادنة للمحتل[٢].أو الحلم الزائف بتحرير الأرض والإنسان بغير المقاومة التي سماها العلامة محمد مهدي شمس الدين مرةً «المقاومة الشاملة»... وهذه البنية الثقافية والإيديولوجية الجديدة المحمولة على المشروع الحضاري الإلهي ومن خلاله وهو الممثل لكل الأديان وفيه أيضًا المشتركات مع الإيديولوجيات الأخرى، تحولت بالانتصارات والإنجازات التي حققتها المقاومة الإسلامية في لبنان والمقاومة الإسلامية في فلسطين إلى دعامة هامة لذلك المشروع وإلى بَيّنة قاطعة على صدقيته وجدواه.

وإذا كانت لمقاومة الفساد أدوات ومناهج عدة، ففي المقابل ثمة «مقاومة مضادة» ومجهزة ستتصدى. وسيرد أهل الفساد المتنوعون بمقاومة الإصلاح مقاومة لا هوادة فيها ،و سيكدّون لمحصارته والالتفاف عليه بكل الوسائل الممكنة . فللفساد قوى ظاهرة، وقوى كامنة تؤدي مقاومته إلى استفاقتها وتنبهها واستنفارها لمواجهة أي تغيير تعتبره ناقضًا لمصالحها مهما تكن.

وما لم يضع المصلحون هذه الحقيقة نصب أعينهم، فإن المعركة ضد الفساد ستزداد صعوبة وستستغرق المزيد من الوقت . وقد تحبط المقاومة المضادة جهودهم أو تيئس الناس من إمكانية تحقيق أهدافهم، حتى تبدو بعض المجتمعات وكأنها غير قابلة للإصلاح أبدًا.

يشكل الإصلاح رؤية سياسية جديدة في معادلة رباعية الأطراف يتكامل فيها المواطن، والمجتمع، والدولة ومؤسساتها، والسلطة السياسية، والأخيرة رأس المعادلة.و هو بمعنى آخر عملية شراكة ومشاركة بناءة ومتفاعلة بين أطرافها طردًا وعكسًا، إذا اشتكى منها واحد تداعت له سائر الأطراف بالسهر والحمى. وذلك يحتم بالتالي- كما سبق وذكرنا – شمول تلك الشراكة النواظم والمنظومات العلائقية الرابطة وتداول أو تبادل التفاعل فيما بينها في شتى المجالات. وكنّا أكدنا آنفًا على حتمية تكامل أنماط الإصلاح وترافدها، فلا يصلح الإداري إلا بصلاح السياسي، ولا يصلح الاقتصادي إلا بصلاح السياسي والإداري والقضائي الخ... وبذلك تستوي عملية الإصلاح وتستقيم وتتقاطر غاياتها في بيئات المقاومة وأوطانها وجماعاتها.

وإذا كان فعل الإصلاح غير قابل للتجزئة أو الانتقائية إن أُريدت سويته، فإن إرادة الإصلاح هي أيضًا غير قابلة للتجزئة . ولو حدث تبضيعُها فإن عملية الإصلاح برمتها تصبح عرضة للاهتزاز والتداعي . إذ لا يعقل أن تُوقِع السلطة إصلاحًا لا تريده الجماعة أو لا تطيقه، أو أن تنهجَ هذه الأخيرة إلى إصلاحات لا تسمح السلطة بتسييلها وإجرائها . وكل رؤية إصلاحية، وإن كانت تنبثق عادة من فرد أو من نخبة، لا تستدر مشاركة الكثرة أو الكافة، من الطبيعي أن تستولد الاعتراضات من هنا وهناك، وتحكُم على نفسها بالتبدد . فالإصلاح وحدة نقيضها الانقسام، وليس حاصل القسمة وحدة . والإصلاح جمعي أو لا يكون، فما يُصلح الفرد أو يَصلح له بالجهاد الأكبر يخدم الصالح العام ويَصلح له . وخلف تِلكم المشاركة والرؤية والتكافل والوحدة يُحتاج إلى عروة وثقى هي الشفافية والصدقية في الإصلاح والمصلحين، وهم في حقيقة الأمر واحدٌ- كما سبق ونوهنا.

وما بين خطة الإصلاح والتخطيط له، وما بين تحققه تدريجيًا وتراكميًا نعلم أنه لا مناص من العبور ببرازخ أو مراحل انتقالية هي من طبيعة تطور الجماعات وتناميها السياسي وسنة من سنن هذا التطور . وليس عبثًا أن يكون علم الاجتماع السياسي قد أسس لما يمكن تسميته بـ «علم الانتقال المرحلي»، وهو كما يقول المنظِرون له، وإن كان

يهتم بدراسة أسباب الانتقال أو العبور المرحليين للمجتمعات (مـن ...إلى..)، وكيفيـات حدوث هذا العبور (كيف؟...)، إلا أنه ينكب أيضًا على دراسة المراحل الانتقالية ذاتهـا مسلمًا بأن أي عبور اجتماعي جمعي إلى الإصلاح لا بـد لـه مـن مرحلـة انتقاليـة، أو مخاضية، لا بد في أثنائها من حدوث صراع سياسي حـاد يتعلـق بالخيـارات الـسياسية التغييرية الملائمة، وذلك قبل التوصل إلى التوازن والانسياب المستقر والمـستمر للحـراك الاجتماعي وإرساء أو تكريس النموذج الإصلاحي الذي أنتجه العبور الانتقالي . وذاك بالقطع ليس مهمة سهلة أيضًا.

يبقى أن الإصلاح، فلسفة ومنهاجًا وإرادة وصيرورة، هو فعلٌ ومسارٌ غير متنـاهيين ما استمر الإنسان، وما دامت الحياة والعمران البشري . لكنه قبـل ذلـك رؤيـة تغييريـة مشتركة لا تكتمل ولا تسير بها قدم إلا من خلال مشاركة وحوار دائمين وديمقـراطيين متكاملين يتناولان كل شأن مـن شـؤون الرؤيـة وذلـك بـين قطاعـات المجتمـع وقـواه ومؤسساته ونخبه التي تمثل إرادته . فهو، أولاً وآخرًا، المعني بالإصلاح والحامـل تبعاتـه ونتائجه.

هـ. الإصلاح والمقاومة ووحدة الاجتماع :

بين الإصلاح والمقاومة و وحدة الاجتماع أيما تجانس ... والثلاثة فعل ورد فعـل في آن معًا. وما قلناه في جدلية العلاقة بين الإصلاح والمقاومة، ينطبق تمام الانطبـاق علـى علائقية هذين الفعلين بالتماسك الجمعي والوطني والمؤسسي الذي هو أيضًا فعل مقـاومٌ وإصلاحيٌ متأتٍ من سنخ المشروع الحضاري الـذي سـبق وأفـضنا في الكـلام عليـه. والإصلاح والمقاومة في مداهما الواسع عاملا جمـع وتوحـد لأنهمـا يواجهـان الفـساد ذاته.لكن أحداهما مقتحِم من الخارج، أمـا الآخـر فمتغلغـل في نـسيج الاجتمـاع مـن الداخل. والفسادان سرطانيان ينبغـي التقـارب والتـداعي والتوحـد في التـصدي لهمـا والحيلولة دون تمددهما والمفاعيل المهلكة، تمامًا كما الحال في التصدي لأي خطـر يتهـدد اجتماع الجماعة أو الأمة ومـصالحهما العليـا، كمـا يتهـدد المـشروع الحـضاري الـذي

تضطلعان بمسؤولية حمله ." وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون" (هود/١١٧). فالأمم التي تعتنق مشروع الإصلاح المستدام هي أمم لا تموت ولا تدول.

والأقانيم الثلاثة في معادلة الإصلاح/المقاومة/ وحدة الاجتماع لا تحدد في زمان أو موقع . فكلها تعبير عن إرادة في التغيير، ولو بوسائل عدة، لكن بعضها غير منقطع عن بعض . وكلها كدح وسعي دائمان. إنها سعي مستدام لتنظيف الذات الفردية والذات الجمعية والاجتماع مما لحق بهما من مفاسد في شتى المجالات . إنها كذلك في مثابة العودة إلى أصالة الذات التي هجَّرنا منا الفسادان الداخلي والخارجي. ولا تبدأ هذه العودة إلى الذات إلا بالجهاد الأكبر الذي لا ينقطع ولا يتناهى لأنه مراجعة نقدية وترشيدية دائمة. وهو بمعنى آخر نظير " الثورة الدائمة " على الذات . فالثورة الحسينية مثلاً بمقاصدها الإصلاحية، هي مقاومة وكدح دائمان انبثقا في الأصل من ذلك الجهاد الذي لا يستتم إلا بجهاد ومقاومة الجماعة المفضيين إلى تحقق أهداف الإصلاح والمصلحين من حملة مشروعه[٣].بما في ذلك التصدي لكل تشقق أو انشقاق في عمود وحدة الجماعة أو الأمة أو الوطن ولكل ما يباعد بين إخوة القضية الواحدة والمشروع التغييري الواحد والأهداف الواحدة.

وليس عندنا من قبيل الإشارة العابرة قوله تعالى في سورة " الرعد – الآية ١١": " ﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾. فهذه سُنة من سُنن الخلق تثبت التعالق الجدلي بين الإنسان والتغيير الذي يبدأ بالنفس الفردية كما الجماعية . لكن ظواهر التغيير، كما تنضح به الآية، لا تبدو تحولية وحقيقية إلا عندما تتخذ أبعادها الجمعية . فالآية تتوجه بالمُحصلة إلى التغيير الجمعي وتصدح به. وفي كل حال، ثمة تلازم بين التغييرين لكن الأصل فيهما بدء التغيير من الداخل .. من جوانية النفس، وإلا فثبات حال الداخل القائم محتِمةٌ لثبات حال الخارج . والسنة ذاتها تتردد في الآية ٥٣ من "سورة الأنفال"، إذ يقول تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾. وبالتالي لا تغير جمعيًا ولا تغيير إلا بحراك إصلاحي واحد إلى الأهداف المشتركة الواحدة . ولا تتحقق هذه الوحدة ولا تكتمل إلا في مرحلة

لاحقة تسبقها أخرى تقاربية تهيئ لما بعدها من ترقٍ في اتجاه الوحدة الكاملة والشاملة.

بهدي هذه الدلالات يشكل الإصلاح ومقاومة الفساد ببعديهما الخاص والعام دعامتين لتماسك الاجتماع وبالتالي لوحدته وتخصيبًا لدعوته وديناميةٍ أساسية من ديناميته.

وكما الإصلاح والمقاومة فعلان مستدامان فكرًا ودعوة وممارسة، كذلك الجهد الجمعي التوحيدي . من هنا كان توجه بعض المفكرين إلى اعتبار أن تاريخ الأمم الحقيقي والمضيئ لا يظهرُ أصيلاً ونموذجيًا وقدوةً إلا في تاريخ تجاريب إصلاحها لذاتها ولما فسد منها وفيها . فعبر تلك التجاريب الثورية، بأكلافها وتضحياتها الباهظة، تنتشل الجماعة أو الأمة انسانيتها من الأعماق والغياهب، وتُظهر توقها إلى استرداد حقوقها وسويتها السليبتين[٤].وتحفظ تماسكها الجمعي ووحدتها الداخلية.

في الإصلاح، وإن اختلف الناس عليه مرحليًا، فإنهم منضوون فيه موضوعيًا عاجلاً أم آجلاً،لأن عدم توفر الإصلاح يعني استمرار الضرر والإضرار اللذين يصيبان الكافة . ومن الطبيعي، والحال هذه، أن لا يطول الخطأ أو الضلالة في التمييزالفاسد والصالح، كما بين المُصلح والمفسد . وبالتالي فإن الناس محمولون على مقاومة الفساد بكل أشكاله، فإذا هو دائمًا عامل تضافر وتكامل جمعيين واستقطاب في التصدي الجمعي له واصطناع الحلول والمواقف واللوازم المشتركة لوعي مخاطره ثم التخلص منه ظاهرةً وآثارًا.

من أرخبيل الملايو إلى موريتانيا والأمة والأوطان تنوء تحت أثقال أزمات متتالية متفاقمة، لو نظرنا إليها بتوءدة وعمق، لوجدناها تكاد تكون واحدة . ما يعني أن أسبابها ومسبباتها هي على الأرجح واحدة أيضًا.

ووحدة السبب والمسبب والنتيجة في الملمات والأزمات العامة ،تستدعي بالضرورة وعيًا جمعيًا تقاربيًا بهما وموقفًا مشتركًا منها وحلولاً موحدة لها، ودائمًا على قاعدة المشروع الحضاري الذي تحتمله الأمة وتدعو إليه بوسائله وبمنظوماته التغييرية كافةً وأساسها منظومة قيمه التي تمثل وجهًا رئيسًا من وجوه جمالية الإصلاح مقابل قبح الفساد والإفساد . والانطلاق من هذه الجمالية في رأينا هو تلقائيًا الفعل التوحيدي

بعينه، فهو السبيل الأكثر عقلانية ليكون كل إصلاح وكل مقاومة للفساد في مسارهما الرشيد على طريق تحقيق أهدافهما.

بهذه المعاني تتكامل المقاومة والإصلاح ووحدة الاجتماع وتتحول من خلال هذا التكامل إلى عامل استنهاض للجوامع بين الأفكار كما بين الجماعات فتضيق مساحة مثيرات الفرقة والتنابذ والفتنة والعصبيات الفئوية المدمرة للحرث والنسل وللسوية العلائقية بين الناس، ويتكامل المقاومون والإصلاحيون والمستقبليون والوحدويون في جبهة واحدة على مستوى الأوطان كانوا أم على مستوى الأمة . فكل مقاومٍ إصلاحي وحدوي ، وكل إصلاحيٍ مقاوم و وحدوي، وكل تقريبي مقاوم وإصلاحي . فلا يعقل أن يكون جهاد هؤلاء جميعًا إلا في مصب تماسك الجماعة والوطن والأمة التي لأجلها خرجوا ولنزع المفاسد عنها وحفظ الحقوق المقدسة لإنسانها جاهدوا . وما كان هذان الخروج والجهاد، بالرغم من اشتداد العوائق والمحن وأثقال التخلف والظلم وعسف المثبطات، إلا بهدي مشروع حضاري وتفاعلات خبرات إنسانية متنوعة استجابت للوازم الفطرة فهزمت «تشاؤم العقل بتفاؤل الإرادة» – على قول غرامشي .

الهوامش:

١ ـ أنظر : فياض، علي ، *سياسات أوروبا العربية* – المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٧.

٢ ـ الوثائق السياسية لحزب الله "(م.ن)– ص. ١٣.

٣ ـ أنظر : شمس الدين، محمد مهدي : *ثورة الحسين* – المؤسسة الدولية، بيروت، ط/ ١٩٩٦، ص/٢٢٥.

٤ ـ (م.ن)–ص.ص/٢٢٤–٢٢٥.